الدروس المستخلصة من تجربة الشراكة بين القطاع العام والخاص بالإشارة إلي حالة للجزائر

الدكتور حاكمي بوحفص
جامعة وهران 2 الجزائر

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلي بيان أهمية ومزاياها الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP)، بناء ا علي ما توفره التجربة الدولية في هذا المجال خاصة في البلدان الأسيوية والدول الناشئة علي وجه الخصوص نظرا لان تحقيق النمو الاقتصادي الذي يستوعب البطالين ويحتوي الفقر يتطلب حشد جميع الطاقات والإمكانات والموارد التي تتوفر لدي الدولة في القطاعين، لذلك تسعي جميع الدول إلي إتباع أنظمة الشراكة التي تساهم فيها جميع مكونات المجتمع في توجيه وإدارة الاستثمار والمشاريع وتطويرها وتنميتها لتحقيق أهدافها من خلال المنفعة المتبادلة، ولذلك تسعي هذه الدراسة إلي بيان مزايا وأهداف ومبررات الشركة بين القطاعين بناءا علي رؤية المؤسسات المالية الدولية، والدروس المستخلصة من خبرة والتجربة الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال محاكاة ذلك ومحاولة الاستفادة من ذلك لبناء شراكة قوية وفعالة بين القطاعين في حالة الجزائر بحيث انه اتضح أن وجود الإطار القانوني غير كافي ويتطلب المزيد من الجهود والروابط الاقتصادية والإدارية والتنظيمية لتحقيق شراكة ناجحة، وبالتالي إدخال الكفاءات والإدارة والابتكار التي لدي القطاع الخاص إلي الخدمات العامة، كل هذه النقاط بالإضافة إلي نقاط أخري ستكون ضمن محور هذه الدراسة .

Abstract:

This study aims to show the importance and advantages of partnership between the public sector and the private sector (PPP) ، build a are being provided by the international experience in this area ، especially in Asian countries and emerging countries in particular because the economic growth which absorbs the unemployed and contain poverty requires the mobilization of all energies and the potential and the resources that have the state are available in the sector ، so all nations strive to follow the partnership systems in which all components of society contribute to the direction and management of investment projects and their development to achieve its objectives through mutual benefit ، so this study seeks to release the advantages and objectives and rationale for the company between the two sectors based the vision of the international financial institutions ، and lessons learned from the experience and expertise the partnership between the public and private sector by simulating it and try to take advantage of it to build a strong and effective partnership between the two sectors in the case of Algeria ، so it turns out that having a legal framework inadequate and requires more efforts the economic ، administrative and organizational links to achieve a successful partnership ، and thus the introduction of competencies ، management and innovation in the private sector to public services ، all of these points in addition to other points will be within the focus of the study

.

مقدمة:

لاشك في أن من بين المسائل التي تلقي اهتماما متزايدا بين الاقتصاديين مكانة وأهمية القطاع العام في الدول النامية والدور الذي يلعبه وحجمه ومجالات عمله ومدي استمرار يته وفعاليته، ومن جهة أخري عرفت العقود الماضية زيادة في دور القطاع الخاص في مختلف اقتصاديات الدول النامية وخاصة في الجزائر، وذلك في إطار برامج الإصلاحات الهيكلية ، وهيمنة الأفكار الخاصة بالانفتاح والعولمة كل ذلك لخص الحكمة التقليدية للنظرية الاقتصادية السائدة في ما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية و الاعتماد على سياسات تضمنت إطلاق حرية الأسواق في تخصيص الموارد، وتصحيح التشوهات الأسعار وإخراج الدولة من مجال أداء الأعمال وإنتاج السلع والخدمات وفتح المجال أمام الاستثمار المحلي (القطاع الخاص الوطني) والاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى الهدف التنظيمي الذي احتوت عليه برامج الإصلاحات المتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص، خاصة إذا علمنا أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام في حالة الجزائر، لا تتجاوز 10 بالمائة، وخاصة أن 70 بالمائة منها هي عبارة عن قروض حصلت عليها هذه المؤسسات من البنوك، و30 بالمائة فقط هو من مجهود هذه المؤسسات وتطورها. أما الاستثمارات الأجنبية، فهي ضعيفة جدا ولا تزيد عن 01 مليار دولار. وان الناتج المحلي الخام مبني أساسا على الاستثمارات العمومية، وليس الاستثمارات المنتجة، وبالتالي فإن ارتفاعه بنسبة ما، ليس سوى عملية زيادة وهمية في حين يمثل ارتفاع نسبة النمو في الدول التي تمتلك اقتصادا متنوعا وقويا زيادة حقيقية في الإنتاج.

وخلال السنوات الأخيرة حضي موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص باهتمام كبير في مختلف أنحاء العالم خاصة بعد أن تبين أن النمو الاقتصادي والاجتماعي يعتمد علي حشد جميع الإمكانات الموجودة بما فيها موارد وطاقات وخبرات القطاع العام والخاص لتشارك في إطار مؤسساتي تتولي إنشاء وإدارة المشاريع والأعمال وتنفيذها علي الشفافية والمساءلة وتحقيق المنافع المتبادلة .

مشكلة البحث :

لمعالجة هذا الموضوع المتعلق بالدروس التي يمكن استخلاصها من خلال التجارب الدولية في إيجاد المزيج الملائم بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية تطرح الدراسة الإشكالية الآتية :

- ما هي الدروس المستخلصة من التجربة في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، وكيف يمكن الاستفادة منها في ترقية وتعزيز الشراكة بين القطاعين في حالة الجزائر

- وهل أن الشراكة بين القطاع العام والخاص قابل للتنفيذ في حالة الجزائر التي اعتادت لسنوات طويلة من ممارسة القطاع العام

الفرضيات :

تعتمد الدراسة علي الفرضيات الآتية :

- تعزيز روابط الشراكة بين القطاع العام والخاص تعتبر أداة ذات فعالية كبيرة لتوفير خدمات البنية التحتية
- في ظل الأوضاع الحالية المتسمة بانخفاض أسعار النفط يمكن للقطاع الخاص الجزائري إن يخفف من تكاليف الأزمة خاصة في مجال الاستيراد ويساهم في قيادة التنمية الاقتصادية

الدراسات السابقة :هناك العديد من الدراسات السابقة نذكر منها :

- **برنار دين اكيتوبي و ريتشارد همينغ** (وآخرون) (2007) صندوق النقد الدولي "سلسلة قضايا اقتصادية "بعنوان "**الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص** "وتؤكد الدراسة علي الرغم من ان المجال محدود في العديد من البلدان لزيادة الاستثمار وان الشراكة بين القطاعين توفر كذلك طريقا محدودا لزيادة الاستثمار في مجال البنية التحتية وينبغي تعزيز الشراكة للأسباب صحيحة تتعلق بزيادة الكفاءة وليس فقط لأنها أداة ذات شعبية
- **تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (2013) حول **تقيم اثر الشركات بين القطاع العام والخاص في التجارة والتنمية في البلدان النامية** وأكد التقرير علي أهمية الإرادة السياسية في تعزيز الشراكة كاده لتحفيز الحوار بخصوص المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وبناء الثقة وتعزيز الشفافية ، وان الشراكة يمكن أن تساعد البلدان النامية علي جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوسيع نطاق الممارسات والمسؤولية .
- **خميس خليل** (2011) **مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ،** مجلة الباحث العدد 09 الجزائر، وخلصت الدراسة إلي أن القطاع العام في الجزائر يلعب دور كبير في التنمية وان الدولة تقدم عدة امتيازات لدعمه بما فيها الدعم المالي ودعت إلي ضرورة التعاون والتناغم بين القطاعين .

أولا : الشراكة بين القطاع العام والخاص :

1. **استعراض المفاهيم** :

في البداية يجب التأكيد علي أن الشراكة بين القطاع العام والخاص تعني تلك الأنشطة الاستثمارية التي يقوم فيها القطاع الخاص بإنجاز مشاريع وتقديم خدمات في مجال البنية التحتية

والمشاريع الكبرى التي اعتاد علي العمل فيها القطاع العمومي، وبعبارة أخري تعرف الشراكة علي أنها احد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع من خلالها القطاع العام توفير السلع و الخدمات من خلال السماح للقطاع الخاص بدله عنه، إن مفهوم الشراكة في حقيقة الأمر مفهوما حديثاً، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية: "هو نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات

وبعبارة أخري الشراكة بين القطاعين تعني الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات كانت في العادة من مسؤولية الدولة (FMI)، كما أنها تلك الاتفاقيات التي تبرم بين الدولة أو شريك أو شركاء متعددين من القطاع الخاص ، يقوم بموجبها الخواص بتوفير خدمات، بحيث إن أهداف مردود يتهم ترتبط بالنقل الكافي للمخاطر إلي الشريك الخصوصي (OCED)، ويعرف علي انه آلية عمل تهدف لحل المشكلات المعقدة أو تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفاعلية والتي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد و إنما من خلال أداة لا تمثل بشكل مطلق القطاع الخاص أو بشكل مطلق القطاع الحكومي وإنما للاستفادة القصوى من ميزات كل قطاع للعمل معا ، آو "بأنها تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية، مع شريك أو أكثر من القطاع الخاص، كما أن الشراكة قد تكون من خلال تنظيم الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص بحيث يكون لكل شريك دور خاص به ولكن يكمل بعضهما الآخر في إطار تنموي واحد"

أما الشراكة المحددة بين القطاع العام والخاص(Public - Private Partnership أو PPP أو P3)، فإنّ الأدبيات الخاصة بالموضوع تؤكد علي تعريفاً خاص لا يخرج عن معنى الشراكة تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، الالتزام بالأهداف، حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.

وهناك **أربع معايير** يتم بموجبها تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص (**اللجنة الأوربية**) هي:

- مدة العقد التي تكون طويلة نسبيا
- طريقة تمويل المشروع بحيث يمول جزء منه من طرف القطاع الخاص
- الدور الهام للقطاع الخاص في تصميم وانجاز المشروع وتفعيله وتمويله بينما الشريك العمومي يتركز اهتمامه علي تحديد الأهداف التي يجب الوصول إليها مثل تحقيق المصلحة العامة، جودة الخدمات ، سياسة الأسعار
- تقاسم المخاطر

2. **مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاع العام والقطاع الخاص** :

انطلاقا مما سبق يمكن القول بان مفهوم الشراكة رغم حدثته يبقي مفهوما متعدد الأوجه ومرتبط بعدة أوجه إدارية وتنظيمه واجتماعية وقانونية وبالتالي لتحقيق شراكة ناجحة ينبغي توفر بعض المبادئ والأسس نذكر منها :

- **مبدأ التعهد والالتزام** :
- **مبدأ الاستمرارية** :
- **مبدأ الشفافية** :

وقد اتضح بان نجاح الشراكة بين القطاع العام لا يقتصر علي التشريعات والتنظيمات فحسب وانما يجب خلق روابط ناجحة بين أطراف عقود الشراكة

ثانيا _ استعراض التجربة مع الشراكة بين القطاعين :

تتزايد البلدان التي تعتمد علي مبدأ الشركة بين القطاع العام والخاص بهدف تشجيع القطاع علي المساهمة في التنمية إلي جانب القطاع العام من خلال تمويل للبنية التحتية والخدمات العامة ويشكل قطاع النقل بناءا علي التجربة المرشح الأول عادة للشركة أكثر من مجالات البنية التحتية الأخرى وبالتالي تتمتع بالجاذبية بالنسبة للقطاع الخاص

وقد ثبت في العديد من التجارب أن التوجه نحو الشراكة تعتبر من بين السياسات التي تمكن من تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي حماية البلدان من الأزمات وهناك عدة نماذج من هذه التجارب في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وارويا

شهدت السنوات الأخيرة الماضية تزيد اهتمام العديد من بالبلدان بموضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص الذي يعتبر أداة فعالة للحد من الطابع غير الرسمي للعديد من الاقتصاديات والأنشطة الغير رسمية، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، ويساهم في التعاون في

انجاز مشاريع البنية التحتية والتصدي للعديد من التحديات وان هذا المدخل يتجاوز نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات إلي بناء روابط قوية من اجل أن تؤدي هذه الشراكة إلي النمو والتنمية المستدامين تحقيقا للمصلحة المشتركة لجميع الأطراف الفاعلة، خاصة بعد أن اتضح أن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد علي حشد جميع إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وخبرات في القطاعين لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولي إنشاء وتشغيل المشاريع الإعمال وتطويرها

إن القطاع الخاص شريك أساسي للحكومة في التنمية الاقتصادية التي يجني ثمارها الجميع وان المرحلة التنموية التي تمر بها الجزائر حاليًا تستوجب تركيز الاهتمام على تطوير "اقتصاديات الكفاءة"، ومأسسة التكيف الهيكلي لاقتصادنا الوطني حتى يرتقي إلى المستوى المناسب لمواجهة التحديات المستقبلية، ولا يعني ذلك بالطبع إغفال "**اقتصاديات التنمية**" للدولة فهي مستمرة في الإنفاق السخي على المشايع في مختلف القطاعات، وفي الحقيقة فان هناك رابطًا عضويًا بين "اقتصاديات التنمية" و"اقتصاديات الكفاءة" لتحقيق التنمية بمعناها الأكثر شمولية وتعزيزها في مختلف المجالات خاصة تعزيز الشراكة بين القطاعين وإيجاد التناغم الملائم بين **الدولة والسوق**.

ويجب الإشارة في مستهل هذه المداخلة إلي أن هناك عدة عوامل تدفع في اتجاه الشراكة نذكر منها الإرادة السياسية القوية لدي السلطات العمومية، ووجود الإطار المؤسساتي الفعال وثقافة تأسيس مشاريع ناجحة وكذا الحوافز القوية لدي جميع الشركاء للتعاون في إطار شراكة معينة وأيضا الشراكة الفعالة والمستدامة تنتج عن الحوار الدائم بين **القطاع العام والخاص والمجتمع المدني** ومؤسسات التعليمية (**ما يسمي بالمثلث الذهبي**)، ولتحقيق أهداف الدراسة تعرض هذه الورقة البحثية عينة مختارة من التجربة الدولية في مجال تعزيز الروابط بين القطاع العام والخاص نذكر منها علي سبيل المثال :

تعتبر الشركة بين القطاعين في بريطانيا علي سبيل المثال من أولي تجارب الشركة في العالم وبدأت الشراكة الفعلية في بريطانيا في التسعينات (1992) من القرن الماضي كنتيجة لطهور بعض النقائص علي تطبيق برنامج الخوصصة، ولعل ابرز المجالات التي مستها الشراكة كانت في قطاع التعليم والصحة، ولعل أهم نتائج هذه الشراكة هو تمويل القطاع الخاص لمشاريع عامة وصيانتها (التعليم، الصحة) وبالتالي تخفيف العبء المالي علي ميزانية الدولة والمساهمة في تمويل الخدمات العمومية .

أما فرنسا فقد بدأت الشراكة الفعلية في سنة (2000) وقد استوحت ذلك من تجربة بريطانيا تهدف الي تخفيف الضغوط المالية والبشرية وترشيد استعمال موارد الدولة والحصول

علي خبرات جديدة وعلي الرغم من الانتقادات الموجهة للشراكة بين القطاعين كان هذا النموذج ناجح علي اعتبار أنها طريقة من طرق الطرق الديمقراطية الاجتماعية ساهمت في إرساء ثقافة إدارية للشراكة في مجال الخدمات في التعليم والصحة والإدماج الاجتماعي سمحت بإعطاء شراكة تعاقدية علي مستوي الموارد المتاحة للقطاعين والتعاون في تحقيق الأهداف العامة :

تونس : إن تجربة تونس توضح إن عقد الشركة بين القطاع العام والخاص هو عبارة عن عقد كتابي يلتزم بمقتضاه شخص عمومي لشريك خاص بمهمة تصميم منشات أو تجهيزات أو بني تحتية مادية أو غير مادية لتوفير مرفق عام و تمويله وانجازه أو تغييرها أو تسيرها أو صيانتها والهدف من ذلك تنويع آليات تلبية الطلب العمومي وتمويلها من خلال تطوير البنية التحية ودفع الاستثمار بالاشتراك بين القطاع العام والقطاع الخاص (قانون 69/ 2012) تجربة تونس في هذا المجال تعود إلى سنة(2007) بإنشاء إطار القانوني للشراكة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (قانون عدد 1-2007) كما تم إصدار قانون ينظم مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة (القانون 2008)، وفي حالة تونس يمكن الإشارة إلي العديد من النقاط نذكر منها :

- الشراكة تخص قطاعات إستراتيجية مثل الطاقة والمياه ومن المخاطرة وضعها تحت تصرف القطاع الخاص المدفوع أساسا بتحقيق الربح الأقصى .
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست في واقع الأمر إلا إخفاء للمديونية أي أن الاقتراض لدى المؤسسات المالية العالمية سيعوضه اقتراض لدى شركات خاصة، كما أن كلفة إنجاز المشاريع ستكون أعلى في العادة، الدولة هي التي تحدد كلفة المشروع ثم تستدين لتمويله، أما في إطار عقود الشراكة فأن الشريك الخاص هو الذي يحدد الكلفة وستكون بالضرورة أعلى لأن الشريك الخاص سيأخذ بعين الاعتبار الأرباح التي يسعى إلى تحقيقها .
- القطاع الخاص في تونس يتشكل أساسا من مؤسسات صغرى ومتوسطة لا تمتلك القدرة على إنجاز مشاريع كبرى. هذا سيجعل من الشركات العالمية الكبرى (التي تفوق ميزانياتها ميزانيات العديد من الدول) المنافس الوحيد للظفر بهذه العقود وهو ما سيؤدي إلى هيمنة هذه الشركات على النسيج الاقتصادي الوطني .
- القطاع الخاص ليس كلا متجانسا و جزء هام منه مرتبط بالفساد وهو ما سيجعل من عقود الشراكة آلية لتبييض الفساد و إعادة إنتاجه.

لقد تبت من خلال تجربة الشراكة بين القطاع العام والخاص ثلاث دروس هامة تتعلق بثلاث مفاهيم خاطئة بشان القطاع الخاص نذكرها باختصار كدروس تستفيد منها الجزائر في إطار تعزيز الشراكة :

الدرس الأول :مقولة إن اقتصاد السوق لا ينشا بمجرد قيام القطاع الخاص بالدور الرئيسي في الإنتاج في بلد ما إنما يحتاج إلي تعزيز الشراكة بين القطاعين

الدرس الثاني : النظر إلي القطاع الخاص وكأنه قطاع واحد متجانس وبالتالي له نفس الخصائص ونفس المشاكل

الدرس الثالث : إن اقتصاد القائم علي القطاع الخاص لا يعني الإقصاء النهائي للدولة في تنظيم الاقتصاد

الدرس الرابع : تعزيز صلات بين القطاعين أمر ضروري ومهم

يمكن القول بان السياسات العمومية عامة مرت بثلاث مراحل أساسية من مرحلة التسيير المباشر إلي مرحلة القطاع الخاص ثم مرحلة الشراكة بين القطاع العام والخاص، حيث أجبرت الأزمة المالية الكبرى لسنة 1929 الدول إلي إعادة النظر في دورها باتجاه التدخل القوي في الحياة الاقتصادية جراء الأزمة من اجل النهوض وحماية الاقتصاد ، إما ثمانينات القرن الماضي فقد ظهر توجه عالمي جديد متمثلا في تخلي الدولة عن أدوارها إلي القطاع الخاص خاصة القطاعات التي تشكل قطاعا استراتيجيا بالنسبة للدولة، ثم ظهر توجه جديد نحو تعزيز دور الشراكة بين القطاع العام والخاص للنهوض بالمشاريع الاستثمارية الكبرى

وقد تبين من الخبرة الدولية أن هناك عدة عوامل تدفع باتجاه الشراكة بين القطاع العام والخاص نذكر منها :

- الإرادة السياسية القوية لتعزيز الشراكة عامل مهم ورئيسيا ويعود بالفوائد والمكاسب علي جميع الأطراف صاحبة المصلحة
- الإطار المؤسساتي الفعال إن وجود المؤسسات الاقتصادية رفيعة الجودة ووجود ثقافة تنظيم المشاريع الناجحة
- الحوافز القوية لدي جميع الشركاء علي التعاون في إطار شراكة معينة بين القطاعين.

ثالثا :الشراكة بين القطاعين دراسة حالة الجزائر :

إن نمو وهيمنة القطاع العام في الجزائر خلال سنوات طويلة لا يمنع من وجود نمو قطاع خاص محلي بالرغم من طابعه المحتشم يتطور ويتدعم في ظل وجود قطاع عام مهيمن تقوده الدولة في ظل النظام الاقتصادي المطبق، وخاصة بعد أن أصبحت ترتيبات الشراكة بين القطاع

العام والخاص سمة بارزة في سياسات جميع البلدان تقريبا بهدف تعزيز أنشطة القيمة المضافة، وتجاوز الوقوع في مخاطر الدخل المتوسط، وفك الارتباط بقطاع واحد من خلال هيمنة القطاع العام و ارتباط الاقتصاد بالنفط وخفض الدعم وينتظر أن تعزز الشراكة وتحسن بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاد وتؤدي خلق فرص عمل خاصة في القطاع الخاص.

وعلي اعتبار أن الشراكة تمثل أداة فعالة للحد من الطابع غير الرسمي للدولة وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتحفيز التنمية الصناعية المحلية، وذلك بسد الفجوة المفقودة" وإعادة بناء القدرة الصناعية المحلية وهو أمر في غاية الأهمية للاقتصاد الجزائري الذي يعاني من الانفصام بين القطاعين الذي تعود بوادر الاهتمام به إلي ظهور بوادر أولي **للإصلاح الاقتصادي** وإصدار قوانين **استقلالية المؤسسات** (1988)، بتحفيز القطاع الخاص بهدف خلق روح المنافسة بين المؤسسات في القطاعين العام والخاص بعد أن كان ينظر إلي القطاع الخاص في الجزائر كقطاع ثانوي، وقد وتعمق ذلك اعتماد **برنامج الخوصصة** (1995) الذي تضمن المجالات والقطاعات التي يمكن للدولة أن تتخلي عنها ، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن السلطات العمومية كانت تسعي خلال هذه الفترة إلي تحقيق جملة من الأهداف تتعلق بتخفيف الضغوط علي الموازنة العامة الناتج عن فشل العديد من المؤسسات الفاشلة التابعة للقطاع العام، وخلق روح المبادرة والتنافس وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات زيادة علي فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي والمساهمة في التشغيل وتعويض المؤسسات التي تخلت عنها الدولة وبالتالي تحقيق نوع من التوازن بين المناطق الجهات المختلفة بفضل مشاركة القطاع الخاص إلي جانب القطاع العام في التنمية الاقتصادية .

القطاع الخاص حاليا يساهم في التشغيل بنسبة 58.8بالمائة من مناصب العمل المستحدثة 2014

وحقق القطاع الخاص تطورات معتبرة في مجال الاستثمار حيث بلغت قيمة استثمارات القطاع الصناعي 1.205 مليار دينار خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2010 أي ما يعادل 60 بالمائة من المبلغ الإجمالي للاستثمارات .و تمثل قيمة الاستثمارات الخاصة المحققة حوالي 57 بالمائة من القيمة الإجمالية للاستثمارات الصناعية. ولذلك نستطيع القول أن القطاع الخاص لا يزال المستثمر الواعد ويساهم بقوة في خلق الثروة و مناصب الشغل إذا ما تم توفير البيئة المناسبة له وتوفير الإطار القانوني الملائم لتحرير المبادرة الخاصة وتغير النظرة إليه واعتباره شريك في عملية التنمية جنبا إلي جنب مع القطاع العام .

أن إمكانات نمو الاقتصاد الجزائر تقتضي أن يقوم القطاع الخاص الوطني و الدولي بدور متزايد الأهمية، وخلال تطوير و تنويع قدرات الإنتاج بهدف التقليل من الواردات و الاندماج الفعال في سلسلة القيم الإنتاجية العالمية وهو تحدي حقيقي يواجه الجزائر حاليا في استمرار انخفاض أسعار النفط. و يتوقع أن يبلغ النمو السنوي نسبة 7 بالمائة في أفق 2019 للوصول إلي اقتصاد جزائري ناشئ (**صاعد**)

و في هذا الإطار يشكل بعث التنمية الصناعية عاملا حاسما بالنظر إلى تأثيره على مسار التنمية، إن مقاربة الجزائر الحالية في مجال الشراكة موجهة نحو ترقية الفروع التي تتوفر فيها على مزايا في مجال الطاقة و الموارد الطبيعية و تلك التي تستجيب لطلب وطني كبير و تتمثل الفروع المعنية ذات الأولوية (مواد البناء و الحديد و الصلب و التعدين و البتروكيمياء و الأسمدة و المنتجات الصيدلانية و التجهيزات الطبية و الميكانيك و الصناعات الكهربائية و الإلكترونية)

إن هذه المجالات السابقة الذكر لا تشكل قائمة شاملة لإشراك القطاع الخاص الوطني و الدولي غير أنها تتيح أفضل آفاق النمو و بالتالي فرص الاستثمار الأكثر أهمية، و بهدف تعزيز مساهمة القطاع الخاص تم رفع العراقيل التي تعيق بلوغ نسبة نمو أعلى على المدى البعيد و تعمل الجزائر حاليا على توفير مناخ أفضل للمؤسسات وقد سجلت الجزائر في (تقرير البنك الدولي، 2015) حول مناخ الأعمال والاستثمار تراجعا كبيرا، حيث فقدت سبع مراتب جديدة وتدنت من الرتبة 147 إلى 154 عالميا، سواء تعلق الأمر بمراحل **إنشاء المؤسسات** وبداية تجسيد المشاريع، أو الخدمات التي تستفيد منها المؤسسات أو آليات وظروف الاستفادة من التمويل المصرفي والبنكي، وكيفية تسوية النزاعات، فإن الجزائر تبقى متأخرة جدا مقارنة بالمقاييس الدولية المعتمدة في منطقة البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحسب المؤشرات المعتمدة، فإن الجزائر تأتي في المرتبة 141 عالميا في مؤشر إنشاء المؤسسات مقابل الرتبة 139 في تصنيف 2014، كما جاءت الجزائر في المرتبة 171 فيما يخص مؤشر الحصول على القروض البنكية مقابل 169 في تقرير سنة 2014، بينما جاء ترتيب الجزائر 176 في تقرير 2015 مقابل 174 في 2014 فيما يتعلق بتسديد الرسوم والضرائب وهذا الأمر لا يسمح بانطلاقة حقيقية للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية ويتطلب من السلطات العمومية بذل جهود كبيرة لتحسن الأوضاع وخلق المناخ المناسب لنشاط القطاع الخاص .

أن إنشاء مؤسسة أو تجسيد مشروع في الجزائر يتطلب 13 مرحلة وإجراء، بينما تقدر عدد المراحل والإجراءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ8 إجراءات مقابل 4.8 بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم كافة البلدان الصناعية الكبرى(تقرير البنك

الدولي). وبالنسبة للفترة التي تتطلبها عملية إنشاء مؤسسة أو تجسيد المشروع، فإنها تقدر في الجزائر بـ22 يوما، مقابل 18.9 بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و9.2 يوما بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وعلي الرغم من التسهيلات علي مستوي الاستثمار وعلى مستوي الإجراءات و الآجال و التكاليف من خلال إدراج تعديلات على القانون ترقية الاستثمارات بهدف منح حرية للاستثمار و تسهيل إنشاء المؤسسات و مطابقة المزايا و الدعم مع المشاريع الاستثمارية وفقا لأولويات السياسة الاقتصادية المتبعة حاليا.

هذه الوضعية تعكس عدم تغير المناخ العام للاستثمار في حيث يبقى هذا المناخ مرهقا ومعقدا وبيروقراطيا، رغم والوعود التي تقدمها دوريا السلطات العمومية في الجزائر، بل إن من المستثمرين من يصف المناخ العام بأنه من قبيل ما يسمي (**بمسار المقاتل**) نظرا للصعوبات التي يوجهها المتعاملون والمستثمرون، إنه في حال لم يتم تعديل السياسات الاقتصادية في الجزائر فإن البلاد سيصبح صافي الاقتراض فيها أعلى من الدخل خلال عشرين عاماً القادمة بسبب انخفاض صادرات الغاز الطبيعي للجزائر في الوقت الذي يشهد فيه الطلب المحلي ارتفاعاً متزايداً أيضاً (تقرير صندوق النقد الدولي، 2014) .ويواجه القطاع الخاص في الجزائر عقبات أمام تنميته، حيث لا تزال الممارسة بشأنه في بدايتها وتتمثل في صعوبة حصول مؤسسات الأعمال على التمويل، وتعقد البيئة التنظيمية، وطول الوقت الذي تستغرقه إجراءات تأسيس المؤسسات، إضافة إلي الإطار القانوني الغير مشجع، ولتعزيز الاقتصاد، تسعى السلطات العمومية إلى مواصلة البحث عن تنمية مواردها خارج النفط، كما تبنت في الوقت نفسه أيضا تنمية القطاع الخاص من خلال فتح مراكز بحثية وتدشين مشاريع كبيرة في قطاعي النقل والإسكان.

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتعزيز دور الشراكة بين القطاع العام والخاص الدروس المستخلصة من تجارب الشراكة الدولية بناءا علي عينة مختارة من البلدان تبين لنا ما يلي :

- العديد من الدراسات و التقارير الدولية (تقرير اللجنة البرلمانية للخزينة البريطانية 2011، تقرير المكتب القومي البريطاني للتدقيق 2011، تقرير دائرة المحاسبات الفرنسية 2011، تقرير الفدرالية النقابية الأوروبية للخدمات العمومية 2011، تقرير صندوق النقد الدولي حول البرتغال 2011) بينت المخاطر المرتبطة بهذه العقود هذه الدراسات استخلصت أيضا أن الايجابيات المنتظرة نظريا من عقود الشراكة لم يكن لها أي أثر في الواقع بل أن الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية كانت سلبية.

- ولكن رغم ذلك بات اليوم من الضروري في حالة الجزائر واستنادا إلي العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال مواصلة تعزيز صلات الشراكة بين القطاع العام والخاص بهدف تقليص الضغط علي ميزانية الدولة و المساهمة في تقليص البطالة، وجلب استمارات أجنبية وتوجيهها لصالح التنمية الداخلية .
- بناء قطاع خاص يتمتع بصفة الاستقامة ويساهم في التنمية من خلال قضايا عديدة مثل حوكمة الشركات ومواطنة الشركات وان شركاء التنمية في إي بلد هم القطاع العمومي القطاع الخاص والمجتمع المدني .

المراجع والمصادر :

- احمد الكواز (وآخرون) (2009)، القطاع الخاص في التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، تقييم وإشراف الكويت
- احمد لعمي (2010)، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوارة ، ورقلة الجزائر
- برنار دين اكتيبوبي (وآخرون)، (2007) الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي ، واشنطن
- بودخدخ كريم، أ.بودخدخ مسعود(2011) رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول، جيجل، الجزائر
- باديس بن عيشة (2004)، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر، مجلة الباحث العدد 03 ، ورقلة، الجزائر
- جورج قرم (2003)، دور القطاع الخاص في التنمية في المشرق العربي، قضايا وأفاق، ندوة بالقاهرة البنك الإسلامي للتنمية
- خميس خليل (2011)، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، مجلة الباحث العدد09 ورقلة الجزائر،
- خليفة التونكتي (2010)، فتح القطاع العام أمام المنافسة، المؤتمر الدولي الإقليمي الثاني بيروت لبنان
- نوري ياسمين (2015) مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر
- الأمم المتحدة (2013) تقييم اثر الشركات بين القطاع العام والخاص في التجارة والتنمية في البلدان النامية، تقرير الخبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، واشنطن
- كمال المصري (2014) افاق التعاون بين القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي، الجامعة الإسلامية غزة
- مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب () متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد (07) ورقلة الجزائر